

الآثار الإنسانية للحروب المتتالية في العراق

بقلم: نصير أحمد السامرائي

سفير سابق في وزارة الخارجية العراقية

ملخص

يمكن وصف الوضع الراهن في العراق بـ «حرب على المدنيين». فهذه الحرب تلقي أساساً بآثارها على سبل عيش ورفاهية السكان المدنيين، فيما حدة المشاكل الأمنية تحول دون عيش الشعب العراقي لحياة طبيعية. ولا تكتفي هذه المقالة بالتركيز على الضحايا المباشرين للصراع الدائر، وإنما تتناول المشاكل اليومية التي يواجهها المجتمع العراقي، ولا سيما انعدام الأمن في مجالات الإسكان والتعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن حماية الفئات الأكثر ضعفاً كالنساء والأطفال. ويبقى أن الإخلاء القسري للمناطق العراقية من جانب عدد كبير من العراقيين يمثل المشكلة الرئيسية التي تهدد أساس تماسك المجتمع العراقي.

بلد يتسم بتنوع غني

يتميز العراق بتنوع غني يعود إلى المراحل التاريخية القديمة. وتتبع جذور بنيته الاجتماعية والسياسية الراهنة من بلاد ما بين النهرين، تلك الأراضي التي كانت طوال أكثر من سبعة آلاف عام محط التفاعلات القبلية والدينية والثقافية. فلقد بدأ الاستيطان في بلاد ما بين النهرين عام 6500 قبل الميلاد على وجه التقريب، وهو استيطان يشكل نواة الشعب العراقي الحالي¹. وبطبيعة الحال، قامت هذه المستوطنات بداية على ضفاف الأنهار وبالقرب من الموارد الطبيعية الأخرى نظراً لسهولة الوصول

Edmund Ghareeb, Historical Dictionary of Iraq, Scarecrow Press, USA, 2004, p. xvii – 1

إلى المياه والأراضي التي تحوي غذاء للبشر وماشيتهم. وتزامن نمو هذه المستوطنات وتحولها إلى مجتمعات أصلية في فترة لاحقة مع بروز عدد من السلطات الحاكمة في المنطقة، من سلالات محلية وإقليمية وقارية. وقد اضطلعت الحضارات المتطورة محلياً، كالحضارات البابلية، والسومرية، والآكديّة، والحيثية، والآشورية، علاوة على الحضارات الإقليمية والقارية كالحضارة الهلينية، والساسانية، والتركية المغولية، والفارسية، والعثمانية، بدور بارز ترك آثاره وأسهم في تشكيل جوانب هامة من التاريخ العراقي والخصائص الاجتماعية للسكان.

كما أضفى الإسلام في المنطقة التي تشكل العراق حالياً، وإنشاء إمبراطورية إسلامية في القرن السابع، بعداً جديداً وحاسماً على معتقدات المجتمعات المحلية وولائها. فحدث تعايش بين الخليلط العرقي الذي كان قائماً أصلاً وقبائل متنوعة هاجرت شمالاً من شبه الجزيرة العربية متبينةً على نطاق واسع الديانة الجديدة التي أتت بها. ومع احتلال هذه القبائل لموقع الصدارة في حركة توسع الإمبراطورية الإسلامية باتجاه الإمبراطوريات المجاورة، كالإمبراطورية الفارسية شرقاً والإمبراطورية البيزنطية غرباً وبتجاه الشمال الغربي، اختار عدد متزايد من القبائل الهجرة والاستيطان في هذه المنطقة، فنشأ مجتمع كبير يتسم أساساً بالملاح العربية الإسلامية. وقد استخدمت القوى الإقليمية سلطة الإسلام لإدارة البلاد، علماً أن قبول السكان على نطاق واسع بالديانة الإسلامية ودعمهم لها جعل من انتشار هذه القبائل - وتنفيذ مهمتها - أمراً سهلاً نسبياً نظراً لقبول شرائح واسعة من المجتمع بها. وبحكم ما يتمتع به روح الإسلام من مبادئ تقوم على مشاعر الود والسلام والعدالة الاجتماعية، ساد الانسجام الاجتماعي والتماسك في بيئة أتاحت للسكان التغلب على المشاكل والخلافات ذات الصلة بتنافس الكيانات والأعراق.

لكن التغيرات التي طرأت على شكل الإمبراطورية الإسلامية ونمو التيارات الدينية المتنوعة، فضلاً عن الصراع على السلطة الذي ظهر لاحقاً، عوامل أدت كلها إلى تجدد الحساسيات الأخلاقية والقومية لدى السكان، وخلفت حالاً من التنافس والخلاف ضمن الحدود الحالية للعراق. ونتج على الدوام عن إحكام قبضة الدولة على السلطة، بصرف النظر عن هويتها وطبيعتها، قمع وحرمان لحرية السكان من بين أمور أخرى. فأفرزت هذه الحال فريق «الغالب» وفريق «المغلوب» على مستوى الأحزاب الحاكمة التي طمعت دوماً في نيل الدعم المحلي لأفكارها الدينية والطائفية.

مع نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، انطلقت مرحلة جديدة من الحكم الذاتي في البلاد، وحمل «عصر النفط» وعوداً للشعب بالغنى والازدهار. وللأسف، لم يتحقق ذلك. ولم تسهم تسعة عقود من الحكم الذاتي - توالى أربعة منها في ظل النظام الملكي العراقي وخمسة عقود أخرى في ظل الجمهورية العراقية - في وضع الاحتياجات البشرية في طليعة الاهتمامات، وإيلاء الأولوية القصوى لما يستحقه الشعب العراقي والأجيال المقبلة. فأعاقت النزاعات وعمليات إراقة الدماء، أياً كانت السلطة القائمة، جهود البحث عن وحدة سياسية ووطنية. وبرزت حركات نضالية لمكافحة الحكم الاستبدادي، لا سيما على أثر إعلان الجمهورية العراقية عام 1958. وتحت شعار إطلاق الثورة عوضاً عن الإصلاح التدريجي، أصيب العراق بحال من الإنهاك على أثر الانقلابات العسكرية المتعاقبة وأربع

عمليات بالتنحي القسري عن السلطة في فترة لا تتجاوز عقداً من الزمن، بين عامي 1958 و1968. كما كان مستوى التعليم الحكومي والخدمات الصحية وبرامج الرعاية الاجتماعية دائماً دون المعايير التي يملها تمتع الشعب بهذا الغنى من الموارد الطبيعية واستعداد البشر للتطور والتقدم.

عقدان من الزمن وثلاث حروب

خاض العراق ثلاث حروب خلال عقدين من الزمن، من عام 1980 حتى عام 2003، وهي: الحرب الإيرانية - العراقية المروعة من عام 1980 حتى عام 1988، وحرب الخليج (1990-1991) التي أعقبها 13 عاماً من الخراب بفعل فرض الحظر والعقوبات الدولية، وحرب العراق عام 2003 ونزاعاتها الجديدة المتواصلة.

لا ريب أن الآثار الإنسانية لهذه الحروب هائلة ومأساوية، وتتبدى بوضوح في مجمل جوانب البنية المجتمعية العراقية وتماسكها. فقد سقط الملايين ضحايا لهذه الحروب، بمن فيهم مليون أرملة وخمسة ملايين يتيم². كما جُند الشباب من مواليد الثمانينيات، رجالاً ونساءً، في جيش القادسية - وهي التسمية العراقية للحرب الإيرانية - العراقية نسبة لمعركة القادسية التاريخية التي وقعت عام 637 بعد الميلاد بين قوة عربية إسلامية وجيش الإمبراطورية الفارسية. وعلى غرار المراهقين الذين ولدوا خلال أعوام العقوبات القاسية، فإن شخصيات هؤلاء المجندين وسلوكياتهم تعكس ندوب وصددمات تلك الفترة.

الحرب الإيرانية - العراقية

فرضت الحرب الإيرانية - العراقية ضريبة باهظة، إذ بلغ حجم الخسائر البشرية في العراق مليون شخص على أقل تقدير بين قتل وجريح وأسير حرب، ومئات الآلاف من المفقودين حتى يومنا هذا³. وبذلك، تأثر قرابة خمسة ملايين عراقي بتلك الحرب مباشرة، من أهل وإخوة وأخوات وزوجات وأبناء وبنات⁴. أصيب العراق بجراح عميقة ومدمرة على جميع المستويات الاجتماعية. ولم تسلم أي مجموعة عرقية أو دينية، أو أي عنصر طائفي أو إقليمي. فتركت الجراح التي طالت ثلث السكان آثاراً سوف تطبع أخلاقيات وقيم الشعب لأجيال عدة مقبلة.

كما أن النطاق الهائل للخراب الاجتماعي بنتيجة الوفيات والإصابات بجروح والتشرد وأسى الأرمال والأيتام لخسارة زوج أو أب لم يسبق له تجربة مماثلة في ذاكرة المجتمع العراقي الحديث. وقد أصبح مشهد التوابيت المنقولة فوق العربات، بشكل فردي، أو ضمن مواكب باتجاه المدافن، حدثاً عادياً في حركة المرور في المدن الكبرى. ويعقب الدفن ثلاثة أيام من الشعائر الجنائزية والتجمعات التي تنظمها عائلات وقبائل المتوفين لتقديم التعازي. فتحوّلت المحافظات المتاخمة لإيران، كالبصرة وميسان وديال وواسط إلى أجزاء من أرض المعركة، وكانت عمليات القصف والأنشطة القتالية جزءاً

2 - بيان نائب رئيس جمعية الهلال الأحمر العراقي بشأن معاناة النساء العراقيات والأطفال العراقيين بنتيجة الآثار الاجتماعية المترتبة على المجتمع العراقي عموماً بالنظر إلى الوضع الحالي. مؤتمر صحافي، أكتوبر/تشرين الأول 2007.

3 - أنظر: Iran-Iraq War (1980-1988), Global Security: التالى، على الموقع الشبكي التالي:

<http://www.globalsecurity.org/military/world/war/iran-iraq.html> (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 11 فبراير/شباط 2008)

4 - لا يشمل هذا الرقم كل ذى قرابة بعيدة والأقرباء الآخرين كالإخوة والأخوات في مجتمع يتسم بصلات قرابة وثيقة.

من الحياة اليومية لسكان هذه المدن. ودفع المدنيون ثمن تسلُّح المدن بأشكال مختلفة، فيما رحل السكان عن المناطق الشاسعة والمحافظات الواقعة على طول الحدود العراقية - الإيرانية. وحلت في هذه الأمكنة حقول الألغام والمقابر الجماعية للجنود المجهولين. كما أن الهياكل الأساسية للمدن الكبرى في المحافظات الجنوبية، كالبصرة والعمارة وبعقوبة والكوت تعرضت لأضرار جسيمة، يُضاف إليها هجرة المهنيين. وجُنِّد الرجال المدنيون للخدمة في الجيش كجنود احتياط أو للانضمام إلى الميليشيات في سياق التعبئة الوطنية العامة، مما حرم السكان المدنيين من خدمات المهنيين والمرافق العادية على نطاق واسع. وجرى استدعاء حوالي مليون شخص من البلدان العربية إلى العراق، لا سيما من مصر والمغرب، للتعويض عن النقص القائم في العمالة، وبالأخص في قطاع الخدمات.⁵

كما اتسمت الفترة الممتدة من عام 1982 حتى عام 1988 بتوظيف جميع الأموال المتوفرة للدفاع عن الأراضي الوطنية. وتشكل الاحتفالات الهستيرية التي جرت في شوارع المدن والبلدات العراقية فور الإعلان عن وقف إطلاق النار في أغسطس/آب 1988 إشارة واضحة إلى العبء الهائل الذي كانت تمثله الحرب على السكان. لكن وميض الأمل وما واكبه من أحلام بإعادة البناء كان قصير الأجل.

الاجتياح العراقي للكويت وفرض العقوبات الاقتصادية من جانب الأمم المتحدة

أجفل الاجتياح العراقي للكويت الشعب وأحدث صدمة لديه. إذ كان يصعب على الأغلبية الساحقة من الشعب العراقي فهم المعايير والمبادئ التي تقف وراء اجتياح بلد عربي، تماماً كبعض المسؤولين الذين حاولوا، بشكل غير مباشر، النأي بأنفسهم عن هذا الحدث رغم الدعاية المتواصلة من جميع الجهات.⁶ بعد ذلك، شكلت الهزيمة الساحقة التي ألحقتها القوات الدولية بقيادة الولايات المتحدة بالجيش العراقي، في إطار حملة عسكرية دامت 43 يوماً، ضربة كبرى للشعب منهنك أصلاً. وولّد الغضب والذل العارمان موجة من الاشمئزاز على المستوى الاجتماعي، لا سيما في المناطق المأهولة بالشيعية والأكراد. وطغت هذه المشاعر على الأعوام الطويلة اللاحقة التي فرض فيها نظام العقوبات الاقتصادية بينما كان المجتمع يواجه تحدي الصمود رغم الحظر الدولي. كما أن الدمار العام في الهياكل الأساسية والخدمات أدى إلى تدنُّ حاد في نوعية الحياة، فما عاد بالإمكان تغطية الاحتياجات العراقية الأساسية. وقد شمل الدمار محطات توليد الكهرباء، ومصافي النفط، وشبكات الاتصال والنقل، ووحدات معالجة مياه المجاري، مما بث الفوضى في الظروف المعيشية للناس.⁷ وتوفي مئات

5 - التقرير السنوي للإدارة المركزية للإحصاءات، وزارة التخطيط العراقية، ١٩٨٩.

6 - روي في المجالس الخاصة لكبار الموظفين الحكوميين العراقيين عن وزير الدفاع، سعدي طعمة الجبوري، زعمه بأنه علم بالاجتياح العراقي لدولة الكويت المجاورة غداة وقوعه أثناء الاستماع إلى نشرة الأنباء الوطنية فيما كان في سيارة تقوده كالمعتاد إلى مكتبه في وزارة الدفاع.

7 - Peter Sluglett and Marion Farouq Sluglett, "Iraq," in Joel Krieger (ed.), Oxford Companion to Politics of the World, - 7 New York, 1993, p. 435

آلاف الأطفال العراقيين وأشخاص من فئات عمرية أخرى بفعل سوء التغذية وانعدام الخدمات الصحية والمرافق الطبية الأساسية⁸. وكانت المستشفيات تعاني من نقص في عدد الموظفين والتجهيزات، في حين أن جهود الأطباء والمرضات غالباً ما أعيقت بسبب النقص في أجهزة التصوير بالأشعة السينية وأجهزة فحص الرئتين والقلب⁹. وكانت الأدوية تستخدم في وسائل علاج مزدوج - إلى جانب سوء الاستخدام المتعمد - وتسلم خلال فترة متأخرة، وكثيراً ما كانت لا تتوفر أبداً¹⁰. وسعيًا لتلبية احتياجاتهم الأساسية ومواصلة العيش بكرامة، اضطر كثير من الناس لبيع ممتلكاتهم وإرثهم الشخصي. وكان أثر العقوبات على السكان العراقيين يتزايد على نحو ملحوظ. فأدى القلق العام إزاء الوضع السائد إلى اعتماد برنامج النفط مقابل الغذاء للتخفيف من حدة المعاناة. غير أن البرنامج القصير الأجل لم يعالج المشاكل الإنسانية الحادة، وإنما أنتج وضعاً ملتبساً وفساداً وتلاعباً سياسياً على حساب المحنة الإنسانية.

أثر الحرب منذ عام 2003

اندلع فصل جديد من الحرب بعد عام 2003 دون منح المجتمع العراقي وقتاً لاسترداد عافيته. فأصبح الأمن يشكل من جديد أهم المسائل الآنية في العراق اليوم، مما يفسر التغطية الإعلامية المكثفة التي يشهدها البلد. وقد أسفر الخطر المتنامي والمحدق دوماً عن موجات تشرد واسعة، وانعدام الاستقرار على المستوى الاجتماعي والسياسي، وتفاقم المعاناة الإنسانية¹¹. ورغم التقارير الإعلامية التي تفيد عن مقتل عشرات الأشخاص يومياً¹² وبأن العراق يشمل أعلى نسبة عالمية لموظفي الأمن إلى المواطنين¹³، فلقد أثبت عدم توفر المعلومات الدقيقة وذات المصدقية عن وفيات المدنيين فرادة وتعقيد هذه المسألة. لكن لا مجال للخوض فيها هنا. إذ سيتم تركيزنا على عدد من المشاكل اليومية التي يبذل العراقيون جهوداً قصوى لمواجهتها - كالتعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن حماية الفئات الأكثر ضعفاً كالنساء والأطفال - بالنظر إلى آثارها البعيدة المدى وتداعياتها المستقبلية. ولا ريب أن انعدام الأمن وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية يُعدان من الأسباب الإضافية وراء نزوح العراقيين، سواء داخل العراق أو إلى الخارج.

8 - بحسب بارتون جلمان،

Barton Gellman, "Allied air war struck broadly in Iraq: Officials acknowledge strategy went beyond purely military targets", Washington Post, 23 June 1991.

أنظر أيضاً:

Thomas J. Nagy, "The secret behind the sanctions: How the U.S. intentionally destroyed Iraq's water supply", The Progressive, September 2001.

9 - John Pilger, Iraq: Paying the Price, Impact of Sanctions، على الموقع الشبكي التالي: www.johnpilger.com (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 11 فبراير/شباط 2008)

10 - "Iraq Sanctions: Humanitarian Implications and options for the future", Global Policy Forum, 6 August 2002 Chapter 4.

على الموقع الشبكي التالي: www.globalpolicy.org (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 11 فبراير/شباط 2008)

11 - يمثل الأمن الاجتماعي والسياسي مسألة على جانب كبير من التعقيد. ولذا، فإن معالجة هذه المسألة هنا سيؤدي إلى تجاوز موضوع هذه المقالة. ورغم أهميتها، لقد اخترنا عدم البحث فيها في سياقنا هذا.

12 - أنظر المقالة تحت عنوان «تقديرات بشأن وفيات المدنيين العراقيين من جراء الحرب» للباحثة بيت أوزبورن دابوتني في هذا العدد من المجلة الدولية للصليب الأحمر.

13 - عباس البياتي، عضو في البرلمان العراقي ولجنة الدفاع والأمن، في مقابلة مع صحيفة «الخليج» العربية، ديسمبر/كانون الأول 2007.

التعليم

في عام 2003، أعلن عن رفع نظام العقوبات الدولية والحظر التام عن العراق بعد فرضهما لأكثر من عقد من الزمن. وكان تأثر النظام التعليمي بهذه الإجراءات حاداً على جميع المستويات. كما أن هيئات دولية متنوعة أذرت العالم بالتراجع السريع في مستوى المؤسسات التعليمية، وما يرافقه من عجز في الاستجابة للمتطلبات الأساسية ومواصلة تخريج ما يلزم من طلاب جامعيين ذوي كفاءة للخدمة في أبرز القطاعات المهنية في البلاد. وفي ظل نظام العقوبات، أدّى استنزاف الأدمغة وهجرة ذوي الكفاءات إلى إضعاف هذه المؤسسات.¹⁴ وتحت تأثير الضغط لتدارك عدد من هذه الثغرات، كانت استجابة السلطات العراقية بإنشاء برنامج للدراسات العليا للاستفادة من مؤهلات من بقي في البلاد من أساتذة ذوي كفاءات عالية وإنتاج علماء للمراكز التي تقتضي مستويات عالية من التعليم، بما يشمل المهنيين في مجال الطب. ولا حاجة للقول إن الظروف السائدة في العراق جعلت من تحقيق هذا الهدف أمراً شاقاً يتطلب جهداً وتصميماً كبيرين.

التعليم العالي

بعد عام 2003، بدأت موجة جديدة لنزوح الأدمغة وكان خطر التعرض للقتل يخيم على حياة الأكاديميين العراقيين على نحو متواصل. فأصبحت الخشية من موت وشيك ظاهرة واسعة الانتشار في الأوساط الأكاديمية. وقد عبّر عنها 91% من المُجيبين في عملية مسح أجريت أخيراً.¹⁵ كما صرّح وزير التعليم العالي العراقي بأن 296 عضواً أكاديمياً قتلوا عام 2005 وحده،¹⁶ فيما أفادت الوكالات الدولية للشؤون الإنسانية بأن 180 أستاذاً قتلوا منذ عام 2006، واختطف مائة آخرون، وهرب أكثر من 3.250 إلى خارج البلاد،¹⁷ مما يمثل خسارة إضافية، علاوة على الأضرار التي لحقت بالمؤسسات الأكاديمية من حرائق وأعمال سلب ونهب بعد أبريل/نيسان 2003. أما النتيجة الحتمية لكل ذلك، فتكمن في سلب الأجيال الناشئة من العراقيين الذين لا يزال أكثر من نصفهم دون الثلاثين من العمر من الأساتذة والأطباء فرص المستقبل. وما عاد الطلاب يتلقون تعليمهم حالياً من جانب أساتذة مثبّتين وإنما من جانب مساعدين للأساتذة.¹⁸

14- أنظر على سبيل المثال:

Iraq Watching Briefs – Overview Report, July 2003, UNICEF,
http://www.unicef.org/french/evaldatabase/index_29697.html

(آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 20 فبراير/شباط 2008)

Ismail Jalili, Iraq's Lost Generation: Impact and Implications, 2007,
http://www.naba.org.uk/content/articles/HR/IraqHRM/Jalili_Report2007_Iraq_LostGeneration.pdf

-15

(آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 11 فبراير/شباط 2008)

Dirk Adriaensens: Iraq's Education System In on the verge of Collapse,
<http://uslaboragainstwar.org/article.php?id=13364>

- 16

(آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 11 فبراير/شباط 2008)

17- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تبعاً لما نقل في الحاشية 16، المصدر نفسه.

Stephen Glain, The Quiet Exodus from Iraq, Newsweek International, 16 April 2007
<http://www.stephenglain.com/Articles.html>

- 18

(آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 11 فبراير/شباط 2008)

التعليم الابتدائي والثانوي

بالإضافة إلى ذلك، أعلنت وزارة التربية العراقية أن 30% فقط من الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة - البالغ عددهم 3.5 مليون طفل - مسجلون في المدارس، لقاء 75% في العام الماضي.¹⁹ وكان 110 أطفال قتلوا وجرح 95 آخرون على الأقل عام 2005 على إثر عمليات هجوم على المدارس. ولا يشمل هذا الرقم الأطفال الذين قتلوا أو جرحوا أثناء توجيههم إلى المدرسة أو مغادرتهم لها.²⁰ كما أفادت وكالة دولية بأن عدد المعلمين في بغداد شهد تدنياً حاداً بنسبة 30%، فيما تشير تقديرات أخرى إلى أن 22% من التلاميذ العراقيين (حوالي مليون طفل في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي) ليسوا مسجلين في المدارس، علماً أن 74% منهم فتيات.²¹ وحالياً، بات 79% فقط من مجمل الأطفال العراقيين في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي مسجلين رسمياً في المدارس، مقابل 93% في الأردن و96% في سوريا. وتثير هذه الأرقام صدمة لدى مقارنتها بالأخص بمستويات عام 1980، أي قبل اندلاع الحرب الإيرانية - العراقية، عندما كانت نسب الالتحاق بالمدارس تبلغ 99%.²²

ومن ناحية ثانية، تفيد التقييمات الدولية بأن حوالي 90% من الأطفال في العراق يواجهون عقبات في التعلم ترتبط بأجواء الخوف التي يعيشون فيها.²³ وقد أقفلت مدارس عدة أبوابها بالنظر إلى المشاكل الأمنية، كاستهداف المعلمين وعمليات التفجير والخطف.

¹⁹ 'Iraqi academics at grave risk', Education International, 1 January 2007

-19

<http://www.ei-ie.org/en/article/show.php?id=56&theme=statusofteachers>

(آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 11 فبراير/شباط 2008)

²⁰ - استناداً للسيد محمد عبد العزيز، وهو إحصائي في وزارة التربية، حسبما نقل عنه في:

Iraq: Children's education gravely affected by conflict, IRIN

(آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 11 فبراير/شباط 2008) www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=70697

²¹ - تقرير لمنظمة إنقاذ الطفولة، 2006، www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=70697

ودراسة مشتركة لوزارة التربية واليونيسيف، 2007، www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=70697

(آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 11 فبراير/شباط 2008).

أنظر أيضاً:

Reconstruction and Development Update, January - April 2007, United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI)

يمكن الاطلاع عليه على الموقع الشبكي التالي:

http://www.uniraq.org/documents/UN_Iraq%20Reconstruction%20&%20Development%20Update%20January-April%202007.pdf

(آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 20 فبراير/شباط 2008).

²² - المصدر نفسه.

²³ - استنتجت دراسة للجمعية النفسية العراقية عام 2006 أن 92% من الأطفال يواجهون عوائق في التعلم. أنظر:

«Rising to the humanitarian challenge in Iraq» تقرير مشترك لمنظمة أوكسفام الدولية ولجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق،

صادر بتاريخ 30 يوليو/تموز 2007، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع الشبكي التالي:

www.oxfam.org.uk/resources/policy/conflict_disasters/downloads/bp105_iraq.pdf (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ

11 فبراير/شباط 2008).

الصحة

تشير التقديرات إلى أن النظام الصحي العراقي كان يُعد أفضل النظم الصحية في المنطقة.²⁴ وقد أضحى العنف يهدد الصحة في العراق، فيما تسجل البلاد بعض أسوأ المستويات الإحصائية للإسهال، وداء الحصبة، والتهابات الجهاز التنفسي، والملاريا، وسوء التغذية التي يعاني منها حوالي 30% من الأطفال دون الخامسة. وهذا ما يتسبب في بروز معدلات عالية جداً لوفيات الأطفال والرضع.²⁵ حتى أن داء السل والكليرا ظهرا مجدداً بعد اختفائهما لزمناً طويلاً.²⁶ ورغم أن حجم الإنفاق على القطاع الصحي ارتفع من 16 مليون دولار في عام 2002 إلى مليار دولار في عام 2005، فما زالت المياه الملوثة والإسهال يحصدان أرواح الأطفال في بعض المناطق. كما يعاني طفل من أصل كل عشرة أطفال عراقيين من مرض مزمن، في حين أن 50% من الأطفال يعانون من سوء التغذية.²⁷ وقد أفيد عن وجود مليون شخص من المعدين والمعوقين في العراق، مما يعني زيادة بنسبة 30% منذ عام 2003.²⁸ ويسجل تناول المخدرات ازدياداً، وقد أشارت وزارة الصحة العراقية إلى أن تعاطي المخدرات يشهد ارتفاعاً مطرداً لدى الرجال والنساء من جميع الفئات العمرية في العراق، ولا سيما في العاصمة بغداد حيث تضاعفت المستويات خلال العام الماضي، وفي جنوب البلاد حيث تضاعفت المستويات ثلاث مرات.²⁹ وتبعاً للجمعية الطبية العراقية التي تصدر تراخيص للعاملين في القطاع الصحي، فإن حوالي 10% من مجموع القوى العاملة في هذا القطاع الذي يُحصي في بغداد 32.000 طبيب مسجّل - من سنة وشيعة ومسيحيين - تركوا وظائفهم أو أجبروا على تركها عام 2005.³⁰ وفي موازاة ذلك، كان عدد الأطباء المسجلين في نقابة الأطباء الرئيسية ونقابة العمال يبلغ 30.000 قبل الحرب. وقد انخفض عددهم إلى 8.000 طبيب في عام 2007.³¹ ومع رحيل هذا العدد الكبير، سوف تستغرق عملية إعادة بناء النظام الصحي العراقي أعواماً طويلة.

24- تبعاً لتقرير وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة،

Eli Stephens, Health care in Iraq, then and now, 3 April 2006
http://www.lookingglassnews.org/viewstory.php?storyid=5613

(آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 11 فبراير/شباط 2008).

25- المصدر نفسه.

26- المصدر نفسه.

Iraq living the nightmare», American Friends Service Committee, December 2006»
http://www.afsc.org/iraq/documents/living-the-nightmare.pdf

27-

(آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 11 فبراير/شباط 2008).

28- تقرير حسين علي الذي يكشف عن حاجة مليون معوق للمساعدة في العراق، 9 يوليو/تموز 2007، ويمكن الاطلاع عليه عبر الموقع الشبكي التالي
www.daralhayat.com (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 12 فبراير/شباط 2008).

«Iraq: Traumatized young Iraqis turn increasingly to hard drugs», IRIN, 11 October 2005

29-

http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=25576

(آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 11 فبراير/شباط 2008). وبالنسبة لتجار المخدرات، فإن الأعمال تشهد ازدهاراً مع تدفق الهيروين والكوكايين بحرية عبر البلدان المجاورة بواسطة شبكة من العصابات التي تتولى عملية التهريب. وللأسف، فإن الموارد المتوفرة بشأن وسائل العلاج والأدوية لمساعدة المدمنين محدودة جداً، مع بناء 4 عيادات فقط حتى الآن من أصل 16 عيادة متخصصة من المرتقب إنشاؤها لمعالجة مشاكل الإدمان في العراق، علماً أن أياً منها لم يفتتح أبوابه بعد. ويعمل عدد صغير جداً من بين آلاف المنظمات غير الحكومية الموجودة في العراق في مجال هذا النشاط.

30- Sabrina Travernise, Facing Chaos, Iraqi Doctors Are Quitting, The New York Times, May 30, 2005

31- Stephen Glain, أنظر الحاشية رقم 17 أعلاه.

الفقر والصحة

إن الفقر يؤثر على الصحة من نواح عدة. وتفيد التقديرات بأن 60% من السكان العراقيين عاطلون عن العمل، وأن ثلث العراقيين يعيشون عند خط الفقر أو تحته، وأن 5% منهم يعانون من فقر مدقع، وأن حوالي 69% من العائلات العراقية متأثرة بسبب عدم توفر الغذاء.³² وقد أفاد 20% من الأسر بامتلاك مَدخرات. كما أن 70% من السكان يفتقرون لإمكانية الحصول على المياه النظيفة بانتظام، في حين أن 60% فقط يتمتعون بإمكانية الانتفاع من النظام الحكومي لتوزيع الغذاء³³ الذي يوفر حوالي 80% من المخوذ الموصى به يومياً من الوحدات الحرارية على شكل قمح وأرز وحبوب. ولا يشمل هذا النظام اللحم والخضروات والفاكهة. وقد أفادت جمعية الهلال الأحمر العراقي في ديسمبر/كانون الأول 2006 بأن مستويات سوء التغذية في العراق ارتفعت إلى 16% مقابل 12% في عام 2005.³⁴ وتشير تقارير أخرى إلى أن سوء التغذية المزمّن للأطفال يبلغ نسبة 21%.³⁵

النساء

النساء هن الأشد تضرراً جراء الوضع السائد في العراق. فعلاوة على استهدافهن مباشرة أو تأثرهن عرضاً بالأحداث، ثمة بُعد ثالث لمعانتهن يمدّ جذوره في الوضع الاجتماعي للنساء في المجتمع. فمن المسلم به ومن المعترف به على نطاق واسع في المجتمع العراقي أن الرجل هو معيل العائلة، أو على الأقل الشخص المسؤول عنها. وكلما يُقتل رجل في الصراع الدائر، تصيب الفاجعة أمّاً أو أختاً وربما زوجة وابنة، ويتعين عليهن جميعاً التغلب على الآثار التي يخلفها غيابهن على سبل عيشهن، والتعرف على شعور جديد بفقدان الثقة التي كان يبنيها حضوره في حياتهن. وكلما يُصاب رجل أو يصبح مقعداً أو مشوهاً، تتحمل المرأة مسؤولية الاعتناء به والسهر على راحته على مستوى العائلة.

وما زال جيل النساء اللواتي شعرن بالأثر المباشر للحرب العراقية - الإيرانية يعانين من الظروف المتأثية عنها. ففي مقابل مئات آلاف الشبان الذين قتلوا خلال تلك الحرب، وجد عدد مماثل من الفتيات المنتميات إلى نفس الفئة العمرية أنفسهن دون زوج، وقد بات عليهن اليوم تحمّل العواقب الاجتماعية والشخصية الناجمة عن ذلك في مجتمع يقدر الزواج. كما أن عدداً مماثلاً من الأمل يكافح لكسب مصدر للرزق والاعتناء بالأطفال. ويبلغ معدل وفيات الأمهات لدى النساء العراقيات خمسة أضعاف المستويات القائمة في بلدان مجاورة كالأردن. وقد تزايد هذا المعدل بنسبة 65% منذ عام 2003 مع العلم أنه كان مرتفعاً جداً بفعل العقوبات الدولية.³⁶ كما يتعين على مئات آلاف النساء التعايش مع العواقب الاجتماعية الهائلة والشكوك التي تحيط بمصير مفقودي وأسرى الحرب منذ زمن طويل.

32- Professor Humam Al Shamaa, Professor of Economics at Baghdad University, Iraq File, Issue 140, May 2005.

33- البيان الصحفي لمنظمة الصحة العالمية بشأن الصحة في العراق 17 April 2007 «Violence threatens health in Iraq»، كما ورد على الموقع الشبكي التالي:

http://www.uslaboragainstwar.org/article.php?id=13361 ويتمتع 19% فقط من السكان من شبكة جيدة للمجاري، فيما قرابة 60% من

السكان في ضواحي الأنبار وبعداد يستخدمون مياه الأنهر. وفي مطلع عام 2007، كانت نواتج المشاريع الوطنية للمياه أقل من نصف مستويات فترة ما قبل الحرب.

34- تقرير جمعية الهلال الأحمر العراقي بشأن سوء التغذية في العراق، ديسمبر/كانون الأول 2005.

35- المصدر نفسه.

36- «Iraq living the nightmare»، American Friends Service Committee، أنظر الحاشية رقم 26 أعلاه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نصف عدد المُشرِّدين والباحثين عن مأوى، على الأقل، من النساء. وعليهن إذن تحمّل هذا العبء المتفاقم مع معاناتهن الأصلية في مجتمع يركز اهتمامه على الذكور.

وغالباً ما يوجّه العنف والتهديدات إلى النساء حالياً في العراق لأن الجماعات المسلحة تجد سهولة في استهدافهن لتنفيذ العمليات الانتقامية ضد جماعات معارضة، مع العلم أن النساء اللواتي يتعرضن للاحتجاز يواجهن خطر أعمال التعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك الاعتداء الجنسي.³⁷ ولم تستطع النساء العراقيات المتأثرات، على نحو خاص، بأجواء الخوف والعنف، من الاضطلاع بدورهن الطبيعي في مجال التعليم والعمالة والمجتمع المدني وصنع القرار السياسي حتى الآن. إذ أن استهداف اللواتي يؤدين دوراً سياسياً قيادياً أو نضالياً أدّى بهن إلى تجنب الظهور رسمياً وارتداء سترات واقية من الرصاص.³⁸ وقد تزايدت وحدة العنف الجنسي وأعمال الاغتصاب منذ عام 2003، لكن الإفادة عنهما تراجعت في مرحلة لاحقة مخافة التعرض لعمليات تأرية ضد النساء وعائلاتهن.³⁹

وقد أفيد عن ألفي عملية خطف للنساء منذ عام 2003.⁴⁰ لكن بالنظر إلى وصمة العار المرتبطة باغتصاب النساء، يُعتقد بأن هذا الرقم أعلى بكثير في الواقع. كما تؤدي هذه الحوادث إلى انسحاب النساء من المشهد العام، حتى أن عدداً قليلاً جداً من النساء يقدن سيارات في بغداد، في حين أن رؤية امرأة تقود سيارة في السابق كانت أمراً عادياً في حركة السير في العراق. وقبل الاحتلال، كانت النساء يشكلن 79% من العاملين في قطاع الخدمات و44% من العاملين في القطاعين المهني والتقني. أما الآن، فلا تتجاوز نسبة النساء العاملات 14% لقاء 68% للرجال، علماً أن 11% من الأسر تعيّلها نساء.⁴¹

ويتعين على النساء تغطية رؤوسهن بحجاب وارتداء الثوب الإسلامي كإجراء وقائي للحد من إيذاءهن للعيان والتقيّد بالاتجاه الديني السائد عموماً في المجتمع. وينطبق ذلك أيضاً على الطوائف غير المسلمة. أما عدم الامتثال بهذا الإجراء، فيفتح الباب أمام الاتهامات بعدم التقيد بالقانون الإسلامي ويستتبع عادة قتلهم ورميهم في الشارع. ويواصل الاتجاه المعاكس الذي يطالب بحقوق النساء والمساواة والعدالة الاجتماعية إسماع صوته رغم اقتصره على حالات قليلة جداً وسياسي معين. فلقد أثرت القيم «الدينية» بشكل كبير على قواعد السلوك في المجتمع والحياة العامة، وانتشرت بسرعة في ما كان يشكل مجتمعاً متميزاً بقيمه المتحررة في المنطقة. وحصدت «جرائم الشرف» أرواح مئات النساء في كردستان وفي أجزاء أخرى من العراق تتمتع بدرجة نسبية من السلم والأمن. وقد أفادت منظمة لحقوق النساء أخيراً، للمرة الأولى، عن وقوع ضحايا لهذا النوع من الجرائم في

37- Forced Migration Review, Henia Dakkak, Confronting sexual violence and abuse of Iraqi girls and women.

عدد خاص من العراق، يونيو/حزيران 2007، ص 39 - 40. يمكن الاطلاع عليه عبر الموقع الشبكي التالي:
http://www.fmreview.org/FMRpdfs/Iraq/full.pdf (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 12 فبراير/شباط 2008).

38- «Iraq: Decades of suffering, Now women deserve better», Amnesty International, 1 March 2005

39- Fadhil Mishaal reporting from Baghdad, www.iraq-ina.com, 7 October 2007 and Katherine Zoepf: Iraqi refugees turn to the Sex Trade in Syria, The New York Times, 29 Mai 2007.

40- Katherine Zoepf، المصدر نفسه.

41- المصدر نفسه.

كردستان وعن عدد مماثل لمحاولات الانتحار.⁴² واستناداً إلى تقارير رسمية واردة من البصرة، فإن معدل الوفيات لدى النساء يبلغ ثماني وفيات كل شهر منذ خمسة أشهر متتالية للسبب عينه، أي «عصيان» قواعد الرداء الإسلامي.⁴³ وانتشرت هذه الظاهرة بوجه خاص في المؤسسات التعليمية التي تشجع هذا النوع من الممارسات، حيث يُحظر على الفتيات حضور الحصص الدراسية ما لم يلبسن الرداء الإسلامي.⁴⁴

الأطفال

منذ عام 1980، عانت أجيال عدة من الأطفال العراقيين ثلاث حروب وعقوبات مدمرة. ويتوفى طفل من كل ثمانية أطفال قبل بلوغ سن الخامسة، فيما يعاني طفل من كل تسعة أطفال من سوء التغذية، وهو ضعف الأرقام المعلنة في فترة ما قبل عام 2003.⁴⁵ وحالياً، يتمتع أقل من ثلث عدد الأطفال العراقيين بإمكانية الحصول على مياه مأمونة، في حين أن أقل من 75% منهم يرتادون المدارس بانتظام مع تراجع مستويات الالتحاق [القيّد] بالمدرسة بنسبة 30%.⁴⁶ كما يطوف آلاف الأطفال في مقابل النفايات لالتقاط الفضلات، ويتسوّأ آلاف آخرون، أو يرتكبون أعمال سرقة للعيش. وفي المدن العراقية الكبرى كبغداد والبصرة أعداد كبيرة بالأخص من الأطفال المحرومين من حقوقهم الأساسية والمصابين بحالة يأس مطلقة.⁴⁷ والضالعون حالياً في جرائم العصابات وغيرها من أنشطة الفساد والعنف من شباب وشابات هم أطفال الحرب الإيرانية - العراقية وأعوام نظام العقوبات. ولا شك أن أجواء انعدام الأمن والعنف التي تلف حياتهم اليومية تؤثر سلبياً على سلوكهم الحالي والمستقبلي وعلى نموهم النفسي.⁴⁸

42- تبعاً لما أفيد عنه في الموقعين الشبكيين: www-iraq-ina.com و www-iraq4allnews.com ، أكتوبر/تشرين الأول 2007، (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 20 فبراير/شباط 2008).

43- Nadia Al-Ali, Iraqi Woman and the pressures she is facing, Forced Migration Review, pp. 40-42. أنظر الحاشية رقم 36 أعلاه.

44- المصدر نفسه.

45- 44-42، Leila Beling, Iraqi children are paying the price of war, Forced Migration Review, pp. 42-44، أنظر الحاشية رقم 36 أعلاه.

46- نداءات اليونيسيف لمساعدة الأطفال العراقيين، 23 مايو/أيار 2007، يمكن الاطلاع عليها عبر الموقع الشبكي التالي:

<http://www-un-org/apps/news/story.asp?NewsID=22660> (آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 12 فبراير/شباط 2008).

47- تقرير خاص بشأن معاناة الأطفال العراقيين في البصرة، صدر باللغة العربية ويمكن الاطلاع عليه عبر الموقع الشبكي التالي: www-akhbaar.org 25 يوليو/تموز 2007.

48- من خلال بحثهم عن عمل ما، يتعرض الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ثماني سنوات لخطر الضلوع في الأنشطة غير المشروعة والاستغلال والجنس وخطايا الأطفال والاتجار بالأسلحة وشرب الخمر.

التشرد

تعرض سكان العراق لموجات عدة من الإخلاء القسري لمناطق سكنهم والتشرد. وكانت هذه التجارب متفاوتة في طبيعتها ونطاقها قبل عام 2003. وسُجّلت أكبر موجة لرحيل السكان عن العراق خلال عام 1991 وبعده بفعل الذعر الذي ولدته العمليات العسكرية ومشقات الحياة تحت نظام العقوبات التي فرضت لاحقاً على العراق بين عامي 1991 و2003. فاضطر مئات آلاف العراقيين إلى الرحيل سعياً لحياة أفضل أو لجوء سياسي في بلدان متنوعة حول العالم، ولا سيما في البلدان الصناعية.⁴⁹ وكان لحركة نزوح الأدمغة مضاعفات خطيرة بالأخص على الأوساط الأكاديمية والتقنية في العراق. لكن الدوافع القومية والسياسية حالت دون الاعتراف بهذه المشكلة. وكانت علاماتها جلية تماماً في نوعية خدمات قطاع الصحة العامة والتعليم الجامعي.

وبعد عام 2003، اضطرّ العراقيون للرحيل مجدداً على أثر تدهور الوضع الأمني. ومنذ الأيام الأولى للاحتلال، كان المجتمع الدولي يتوقع الكارثة الإنسانية التي تلت،⁵⁰ لكنه استخدم خطأً جاهرة في متناول اليد لمعالجتها، دون أن يدرك طبيعتها ونطاقها وقوتها، ودون أن يستيقظها. فلقد أنشأت بعض الوكالات الدولية والمنظمات الإنسانية، على سبيل المثال، مخيمات للجوء لم تجتذب أي مساعدين بالنظر إلى خطأ في التخطيط وسوء الحسابات اللوجستية. ورغم أن السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية حاولت تسجيل عدد اللاجئين والمشردين داخل البلاد، فلقد فشلت في إبراز الحجم الحقيقي للمشكلة. ولم يسجل عدد كبير من هؤلاء الأشخاص أنفسهم وإنما فضلوا البقاء مع أسرهم المركبة وأقربائهم، أو إعداد ترتيباتهم الخاصة لإيجاد مأوى. وبات اليوم تسييس مسألة التشرد يشكل السبب الرئيسي وراء غياب التقييم الأساسي والضروري لتحديد طبيعة المشكلة ونطاقها، واتخاذ الخطوات اللازمة للتخفيف من المعاناة الإنسانية.

وكان تفجير ضريح سامراء في فبراير/شباط 2006 الزلزال السياسي الذي أطلق العنان للعنف الطائفي والذي، بدوره، تسبب في موجة نزوح بشرية كبرى أشبه بموجة تسونامي. وأخلى الناس مناطقهم قسرياً تحت تهديد السلاح أو اتخذوا قراراً «قسرياً» عن وعي، بالرحيل خشية التعرض لتهديد السلاح. وتفيد الأرقام «المسلم بها» لدى مختلف الهيئات العراقية والدولية اليوم عن 4.5 مليون مشرد (مليونان خارج العراق⁵¹ و2.5 مليون مشرد داخل العراق⁵²). ونظراً إلى أن الصلات العائلية والطائفية والقبلية في العراق تعدّ من أهم عناصر البنية الاجتماعية، فإن هذا التشرد يلقي بأثر حاد على المجتمع لأنه يمسّ ملايين عدة أخرى من الناس وليس فقط الأشخاص الذين رحلوا فعلاً.

49- عادل مراد، سفير العراق لدى رومانيا، تقرير قُدم إلى مؤتمر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بوخارست بتاريخ 17 أكتوبر/تشرين الأول 2007.

50- منظمات إنسانية متنوعة معنية بالتحضيرات للحرب التي كانت متوقعة على العراق بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار 2003. وكانت تنتظر تدفق الناس إلى خارج المدن الرئيسية، ولا سيما بغداد، هرباً من الغارات الجوية وغيرها من عمليات الهجوم، كما كانت الحال عام 1991 مع مغادرة مئات آلاف المدنيين لمدنهم بحثاً عن ملاجئ مؤقتة مع أقربائهم وأفراد آخرين من قبيلتهم في المدن والبلدات المجاورة الآمنة وغير المستهدفة. لكن تقديرات الناس كانت عقلانية بشأن التهديدات المحدقة بمدن ومناطق معينة وبمواقع محددة تبعاً لاحتوائها على أهداف حكومية رئيسية أو منشآت عسكرية وصناعية كبرى.

51- تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2007 وتقرير الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، سبتمبر/أيلول 2007.

52- تقرير الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى المؤتمر الدولي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن اللاجئين العراقيين والمشردين، جنيف، 17-18 أبريل/نيسان 2007.

ولم يتمكن أي من الجهات الفاعلة والجهات المعنية، سواء داخل العراق أو خارجه، من إيجاد حل إنساني دائم ومتين لهذه المشكلة. والنهج الأسوأ في هذا المضمار هو تسييس الحل تلمصاً من مواجهة المشكلة الرئيسية أو بغرض تشويه الحقائق، ولا سيما البعد الإنساني لها. حتى أن التسميات المستخدمة للإشارة إلى هؤلاء الملايين من الأشخاص أصبحت تشكل جزءاً من المصطلحات القانونية بالنظر إلى آثار تشردهم على البلدان المضيفة خارج العراق أو بدافع المصالح السياسية الداخلية في العراق. فلقد استخدمت تسميات كالمشردين، والمهاجرين، واللاجئين، والضيوف، والمستوطنين، وعدد آخر منها يتضمن أحياناً دلالات قاسية لوصف هؤلاء «المطرودين»، وهو التعبير الذي يعتبره كاتب هذه المقالة الأكثر ملاءمة. وبطبيعة الحال، ينطوي كل مصطلح من هذه المصطلحات على آثار قانونية تخدم غاية سياسية محددة أو فهماً معيناً للوضع.

النازحون

بعد الاضطرار لمغادرة المنازل والمناطق الأصلية لإيجاد أمكنة سكن بديلة في مكان آخر من المدينة نفسها أو في مدن أخرى من البلد نفسه، يتوقف اختيار الأفراد والعائلات لمكان اللجوء عادة على اعتبارات عرقية ودينية وطائفية. ولا بد من التنويه بداية بأن عمليات الإخلاء القسري هذه تشكل في معظمها ظاهرة مؤقتة. فأغلب الإحصاءات تشير إلى تفجير ضريح سامراء في فبراير/شباط 2006 بوصفه نقطة بداية عملية التشرد داخل البلاد، بينما توجد أكثر من إشارة إلى أن هذه العملية بدأت مع سقوط النظام عام 2003.⁵³ وتأتي الغالبية العظمى من المطرودين من مناطق مختلطة عرقياً وطائفيًا كوسط البلاد⁵⁴، ومن العاصمة بغداد على وجه الخصوص.

ويؤدي الإخلاء القسري للشيعنة والسنة⁵⁵ للمناطق والمجتمعات المحلية المختلطة التي يشكلون فيها أقلية محرومة من الحماية إلى إنشاء أحياء وكانتونات منفصلة إنما تقضي على تماسك المجتمع العراقي لارتباطها العرقي والديني الوثيق بالقبائل والجماعات والفئات والعائلات. لكن المناطق المختلطة، بعلاقاتها الاجتماعية، تشكل الصمغ الذي يربط هذه المجموعات والفئات لتشكيل شعب واحد. ومن هنا، فإن معاناة هؤلاء المطرودين تؤثر على بناهم الاجتماعية في «الوطن» ولا تقتصر بناتاً على الأفراد فقط.

53- Nir Rosen, Anatomy of a Civil War- Iraq's descent into chaos, Boston Review, November/December 2006, <http://bostonreview.net/BR31.6/rosen.php>

(آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 12 فبراير/شباط 2008).

54- المصدر نفسه.

55- كما تعرضت الأقليات الدينية كالمسيحيين لأذى شديد. وشهد عدد كبير من هذه الطوائف عمليات رحيل واسعة، لا سيما في صفوف المهنيين والأشخاص الأكثر تنوراً بينهم. وقد أدى الإخلاء القسري للمناطق من جانب المسيحيين إلى الحد من عددهم على نحو كبير. إذ إن النسبة المئوية للسكان المسيحيين تدهنت، وأصبحوا يحتلون المرتبة الثالثة بين الفئات الدينية في العراق بعد المسلمين واليزيديين خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. وقيل ذلك، كانوا في المرتبة الثانية. وكانت هذه الطوائف الدينية تمثل على مر التاريخ «الملح واللفل» للانسجام الاجتماعي في العراق، وتشكل عنصراً أساسياً لتماسك الاجتماعي، بالأخص في بعض المدن والمجتمعات المحلية.

اللاجئون

تشكل هجرة العراقيين إلى سوريا والأردن إحدى أكبر حركات نزوح المدنيين منذ الحرب العالمية الثانية⁵⁶، إذ يقم قرابة 2.5 مليون عراقي خارج العراق حالياً⁵⁷، وعلى الرغم من أنهم يُدعون عموماً بـ «اللاجئين»، فإن عدداً كبيراً منهم لا يُعاملون كذلك تبعاً لما تشير إليه الاتفاقية المتعلقة باللاجئين لعام 1951. ويُعزى ذلك إلى أن معظم البلدان المضيفة ليست لديها تشريعات خاصة باللاجئين وليست أطرافاً في المعاهدات الدولية ذات الصلة. وفي الواقع أن بعض هذه البلدان يذهب إلى حد بعيد في إعاقه وتقييد التسهيلات والخدمات المحدودة أصلاً والتي تتيحها المنظمات الدولية لهؤلاء الأشخاص⁵⁸.

ويبدو أن غالبية الكيانات والشخصيات السياسية العراقية تتبنى موقفاً للإبقاء على هؤلاء الملايين من الأشخاص في أماكن وجودهم إلى حين تحسن الظروف الأمنية، وعدم تشجيع أي حلول طويلة الأجل بشأنهم. ويقال إن ما يبرر هذا الموقف الحاجة إليهم لإعادة بناء البلاد⁵⁹. وقد يُنظر إليهم أيضاً كناخبين محتملين يمكن أن يأتوا بالدعم في الوقت المناسب. كما أن الفصل الأخير من عودة عدد من هؤلاء إلى العراق يوفر مثلاً إضافياً عن السياسة التي تستغل تحسناً نسبياً في الأمن عبر التغطية الإعلامية، دون أن تبدي أي اهتمام حقيقي بمستقبل هؤلاء الأشخاص على أثر عودتهم إلى العراق. وبذلك، فإن وضع معظمهم يشهد تحولاً من تسمية «لاجئ» إلى تسمية «مشرّد داخلياً»، علماً أن التعبيرين يندرجان معاً ضمن المفهوم الأوسع للمطرودين⁶⁰.

وتعرب المجتمعات المضيفة، من ناحيتها، عن قلقها واستيائها، إن لم نقل أكثر من ذلك. فهي تخشى أن يتحول «المتسللون الودودون» إلى عبء على مواردها وفرص عملها ونسيجها الاجتماعي، وكلها عوامل مهددة أصلاً. ولا ريب أن رفض المجتمعات المحلية في العراق لهؤلاء الملايين من الأشخاص

56- 14-10 pp. Looking for solutions, Forced Migration Review, Jose Riera and Andrew Harper, Iraq: <http://www.migrationreview.org.uk/issue/14-10>. أنظر الحاشية 36 أعلاه.

57- يرد هذا الرقم على نطاق واسع لدى المؤسسات الدولية وفي التقارير والدراسات. وهو رقم مسلّم به ويُستخدم دون أي مساعلة لدقته رغم أن أي بلد (أو بلدان) لم يُجر عملية استقصائية بهذا الشأن.

58- منظمة العفو الدولية

Amnesty International, Millions in flight: the Iraqi refugee crisis, 24 September 2007, <http://archive-amnesty.org/library/Index/ENGMDI140412007?open&of=ENG-369>

(آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 12 فبراير/شباط 2008).

أنظر أيضاً: منظمة رصد حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش)

Human Rights Watch, Iraq: From a Flood to a Trickle. Neighboring States Stop Iraqis Fleeing War and Persecution, April 2007, <http://hrw.org/backgrounder/refugees/iraq0407/>

(آخر زيارة لهذا الموقع بتاريخ 12 فبراير/شباط 2008).

59- ليث كبة Laith Kubba، الناطق السابق باسم الحكومة العراقية وحالياً المدير الأعلى لصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية في واشنطن، كما نقل عنه في مقالة لستيفن غلاين في مجلة «نيوزويك إنترناشونال» - Stephen Glain، Newsweek International، أبريل/نيسان 2007، أنظر الحاشية 17 أعلاه.

60- مقابلات مع عدد من العائدين إلى العراق من الخارج - إلى بغداد - والراغبين بالعودة إلى منازلهم والمضطرين للجوء عند أصدقاء أو أفراد من العائلة لعدم تمكنهم من العودة إلى منازلهم. وهذا يعكس التحول من وضع اللاجئ إلى وضع المشرّد داخل البلاد. ومن الأسباب التي ذكرها هؤلاء الأشخاص لتفسير هذا الوضع كون منازلهم مأهولة بأشخاص سُردوا من مناطق أخرى وغياب الضمانات بشأن تحسن الحالة الأمنية في مناطقهم المختلطة طائفياً في أغلبها.

يتعارض مع المبادئ الأخلاقية ويسيء إلى العلاقات القائمة مع المجتمعات المضيفة. كما أن الاستنزاف المتواصل لموارد المجتمعات المضيفة وفرص العمل لديها، المحدودة أصلاً، يمثل قنبلة موقوتة من شأنها إلحاق أذى أكبر والنسب بتفاقم حدة المعاناة.

خاتمة

يلقي البعد السياسي للصراع عبئاً هائلاً على السكان المدنيين من خلال المعاناة الإنسانية التي يعيشونها، وانعدام التفهم إزاءها، والتمن الباهظ الذي يسدونه. ذلك أن الخدمات الطبية والموارد الغذائية والملاجئ الطارئة وغيرها من إجراءات الطوارئ التي يمكن تقديمها لضحايا الصراع تخضع للتلاعب السياسي على مختلف المستويات ومن جانب مجمل الفئات المعنية. وتستخدم المعاناة بشتى الوسائل لوضع الخصوم في أوضاع حرجة وصعبة دون التخفيف من المحنة الفعلية للضحايا. كما أن التغطية الإعلامية غير كافية لنقل الصورة الحقيقية لما يدور من أحداث في العراق. ويعود ذلك إلى الفراغ الذي أنشئ عمداً على مستوى الحضور الفعلي لوكالات الأنباء والإعلام ميدانياً، وبارتكاب أعمال خطف وقتل مئات المراسلين والصحافيين لهذه الغاية تحديداً. وبالطريقة عينها، استهدفت المنظمات الإنسانية الدولية بواسطة أعمال العنف وحملات الإرهاب لحملةا على مغادرة البلاد. ثم أصبح الوعي إزاء طبيعة وحجم هذه المشكلة ملتبساً في مرحلة لاحقة، فيما تراجع الإحساس بخطورتها وابتات التقارير تصدر اليوم عن الطرف الثالث الذي قد تأتي إفادته تبعاً لأهداف متحيزة، وقد تكون كذلك موضع شبهة أو مشكوكا في نزاهتها.

ويبدو أن المجتمع العراقي مههد حالياً بخسارة بنيته الأساسية للعدالة الاجتماعية والانسجام، في ظل الإضعاف التدريجي لركائز التعليم والخدمات الصحية والاعتناء بالضعفاء والمحرومين. كما أن المحن الناجمة عن هذا الوضع باتت منتشرة لدى مجمل الفئات العرقية والطائفية والدينية. بيد أن ظاهرة الإخلاء القسري تبقى أسوأ الجرائم المرتكبة بحق المجتمع العراقي. وتدين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية داخل العراق هذه الظاهرة بشدة، وتبقى بمنأى عنها، رغم أن أدلة واضحة تشير إلى مسؤولية بعض هذه الجهات عنها بشكل مباشر أو غير مباشر.

ومن المنظور التاريخي، لم يكن المدنيون العراقيون بمنأى عن المعاناة. لكن المرحلة الأخيرة وقسوة تجاربها لا تجد ما يماثلها في الذاكرة الحية لهذا البلد. ففي غضون مرحلة لا تتجاوز بضعة أعوام قليلة، نتجت عن الصراع الأخير آثار بعيدة المدى وانقسامات عميقة تهدد على نحو خطير التماسك الأساسي للمجتمع، ووحده، بل وقد تتركه في حال يتعذر إصلاحها. ومن الصعب جداً أن نتوقع المدة الضرورية لإعادة بناء الهياكل الأساسية المتضررة ومرافق الخدمات، وإعادة إحياء الانسجام الاجتماعي. وإذا كان إصلاح الهياكل الأساسية قد يستغرق أعواماً أو حتى عقوداً، فإن إحياء الانسجام الاجتماعي سيقضي دون شك أجيالاً كاملة من الزمن، وسوف يحتاج في الدرجة الأولى إلى التزام ثابت والتفاني في توجيه المجتمع على المسار السليم.